



الاستشارة الوطنية حول فعالية التنمية بالمغرب

إعلان مبادئ

بمبادرة من مجموعة العمل المغربية، المكونة من الفضاء الجمعي، فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة وجمعية الألفية الثالثة، جرت الاستشارة الوطنية حول فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني يومي 29 و 30 ماي 2010. شاركت في أشغالها جمعيات نشيطة في مجالات متعددة : حقوق الإنسان، حقوق النساء، الشباب، التنمية المؤسساتية، جمعيات الأشخاص المعاقين ... واستمرت الأشغال بحضور فاعلين مؤسستيين و ممولين و شركاء يوم 31 ماي 2010.

تمحورت أشغال هذه الاستشارة الوطنية حول محاور متعددة همت المحيط السياسي والقانوني و السوسيوثقافي من جهة، و من جهة ثانية البعد الذاتي المرتبط بالحياة الداخلية للجمعيات من أجل ضمان نجاعتها للمساهمة بفعالية في التنمية الديمقراطية، ومن جهة ثالثة حول السبل و الإطار لبناء شراكة تقوم على الاعتراف المتبادل وتكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين : مؤسساتيين و قطاع خاص و غيرهم. كما تناول المشاركون والمشاركات موضوع تمويل الجمعيات وما يستلزم ذلك من أسس ومواصفات تمكن الجمعيات من الحفاظ على استقلاليتها تجاه جميع الأطراف والمتدخلين و الممولين .

في هذا السياق ، يعتبر المشاركون و المشاركات أن انخراط و مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الديمقراطية له مرامي إستراتيجية في بناء دولة الحق و القانون، تتأسس بالضرورة في إطار تكامل الأدوار و المنبئية على مبادئ حقوق الإنسان و المساواة و المساءلة و الشفافية.

و لكي يتأتى هذا نعلن بمناسبة تنظيم هذه الاستشارة الوطنية التي تندرج في إطار سياق عالمي و نؤكد على :

- المساهمة الجماعية من أجل توفير مناخ قانوني و سياسي و اجتماعي و ثقافي يساعد كافة الأطراف على القيام بالدور المنوط بها في إطار الاحترام المتبادل للأدوار و المسؤوليات و الاستقلالية.
- التفكير في آلية لمأسسة الشراكة بين الجمعيات و السلطات العمومية تمكن من عقلنة تدبير الموارد المالية بشكل فعال و شفاف لصالح التنمية الديمقراطية ببلادنا، كترجمة عملية لما يعترف به اليوم لدور المجتمع المدني كقوة اقتراحية و تعبوية أساسية من لدن مختلف الفاعلين.
- فتح نقاش عمومي حول السبل الناجعة من أجل بلورة الآليات و المکانیزمات لمشاركة الجمعيات للمساهمة في بلورة السياسات العمومية
- الالتزام بمبادئ و قيم التنوع و الاختلاف و الديمقراطية و المساواة و الحدائة، و معايير الشفافية و الإدارة الرشيدة في تدبير الشأن الجمعي و التمويلات الموجهة للتنمية.
- تبادل المعلومات و تيسير الولوج إليها بما يمكن من تعزيز التعاون بين جميع الفاعلين في التنمية

الرباط في 31 ماي 2010